دلالات الأدوات الزائدة في التراكيب العربية

أ . عمر ديدوح
جامعة تلمسان
الجزائر

تصـــنف الأدوات في اللغة العربية إلى أدوات عاملة أساسية ، وعاملة غير أساسية و أقصد بالنوع الأول مالا لاســـتغنى عنه الجملة العربية البتة في معناها الأساس و هو التعلـــيق.و أقصد بالنوع الثاني ما تستغني الجملة فيه عن الأداة في إفادتها معنى التعليق ، فلقد شهد الدرس النحوي القديم مسلسلا طريفا من الخلافات التي دارت في رحاب هذا النوع الأخير ، و لقد واكب هذا الخلاف ظهور اتجاهين رئيسيين أحدهما يطرح الزائد و ينفي أن يكون لـــه أي أثر على مستوى التركيب . و ثانيهما يلح عليه و يراه ثابتا نحويا ، يؤدي معـــاني وظيفية إضافية ، تضفي على التركيب طابع الأناقة والجمال .و مساهمة مني في إيضاح مصدر هذا الخلاف في محاولة لحل الإشكال القائم . أقدم هذه العجالة .

ينـــتمي هـــذا البحـــث إلى حقل الدراسات المثيرة لتحريك دائرة الاهتمـــام بالعـــناصـــر اللغويـــة ذات السلوك الحيوي على مستوى التراكيب العربية ، إذ إنّ الأدوات تـــؤدّي سلوكا لغويا متميزا ، يخوّلها صفة الاعتماد في قسم خاصّ من أقسام الكلام العربي.

ففـــي مجال المعنى الوظيفي ، تحقق الأدوات وظيفة ركنية ، لا يستقيم الكلام دونها ،ولا يتسنى لأقسام الكلام الأخرى النيابة عن الأداة في تحقيق هذه الوظيفة . تـــتجلّى تلـــك الوظيفة في (التعليق) ، وهي وظيفة عامّة ، غير أنّ هناك وظائف فرعية خاصة ، تسلكها الأدوات لتحقيق دلالات لغوية مختلفة ، تركيبية ، وبلاغية، و صوتية و صرفية .

تحديد إشكالية المصطلح :

لئن لقيت الزيادة في المستوى الصرفي إجماعا واسعا - بين الصرفيين - على مفهومها و فوائدها و آثارها الصرفية في الأبنية الصرفية بصورتها الإفرادية، فإنّها وسّعت دائرة الخلاف بين النحاة في مفهومها و طبيعتها و وظيفتها في المستوى التركيبي .

و يحتمل أن يكون العامل الحاسم في توسيع دائرة هذا الخلاف هو الانتماء المذهبي للنحاة، هذا الانتماء الذي أفرز جدالا واسعا - خاصة - بين الكوفيين والبصريين و من تأثر بهما من المذاهب النحوية المتعاقبة حول طبيعة الزيادة في التركيب. و في ضوء هذا الخلاف بين المذاهب النحوية تبلورت آراء النحاة حول الزيادة في اتجاهين متوازيين هما :

الاتجاه الأوّل :

ينظر إلى الزيادة في التركيب نظرة وظيفية تؤدّي معنى عاما هو التوكيد، و على هدي هذا المفهوم مضى أصحاب هذا الاتجاه في تحليلهم للزيادة ضمن التراكيب اللغوية، رافضين أيّ تعليل يعتمد على تأويل الزائد أو طرحه.

و تتبلور فكرة هذا الاتجاه عن الزيادة فيما نقله سيبويه عن الخليل من آراء في (أثر الزيادة)، فلعلّه أوّل من قال بتحليل بالتركيب - فيما يظهر - من تعليله لزيادة (ما) مع (سيّ)، في (لا سيّما)، فيعلّل اختلاف المفسّرين في إعراب الاسم الذي يباشرها، قال سيبويه "... وسألت الخليل- رحمه الله-عن قول العرب : و لاسيّما زيد، كقولهم : دَعْ ما زيد ، و كقوله (**مَثَلاً مَا بَعُوضَة**)[1]، قال (سيّ) في هذا الموضع بمنزلة (مثل) فمن ثمّ عملت فيه لا كما تعمل (ربّ) في (مثل)."[2]

فالظاهر من هذا القول أنّ الخليل يفسّر الزيادة تفسيرا وظيفيا منطلقا من

نظـــرة تحليلية للتركيب و من ثمّ يعلّل وجه استخدام المتكلّمين لكلمة (زيد)، بعد (لاسيّما)في حالتي الجرّ و الرفع، ففي الحالة الأولى يرى أنّ العلاقة قائمة بين (سيّ) و (زيد)، و جعل (ما) زيادة في التركيب بما يناظره و هو (لا مثل زيد).

و القول بزيادة (ما) عند الخليل مبني على ما يعرف من نظم العربية فهذا الصوت يقـــع - فعلا - بين اللفظين المتلازمين في كثير كلام العرب و هم يريدون به معنى مبهما لا يؤدّي في التركيب إلى ظاهرة إعرابية. و يرى في الحالة الثانية و هي حالة الـــرفع حملها على قراءة " **مَثَلاً ما بعوضةُ** "[3] ، و هي قراءة مالك ابن دينار و ابن السمّاك[4] .

و يمكن أن يكون لهذه الطريقة في التحليل صداها في منهج سيبويه و خاصة فيما يتعلّق بالزيادة ، و يبدو هذا الصدى واضحا في تحديد فهمه للزيادة المستوحى من قوله تعالى :-" **فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهم** "[5] فيرى أنّ زيادة (ما) في الآية الكريمة تفـــيد معنى التوكيد، و بهذا يكون قد حدّد معنى الزيادة بأنّها تؤثّر في المعنى، و هذا المعنى هو التوكيد، يقول " لأنّه ليس (لما) معنى سوى ما كان قبل أن تجيء به إلاّ التوكيد و من ثمّ جاز ذلك إذْ لم تَرد به أكثر من هذا "[6] .

و مـــا يمكـــن استنتاجه من تحديد سيبويه لمعنى الزيادة في التركيب هو أنّه يكون قد وضع بتحليله السابق لزيادة (ما) في الآية الكريمة ما يشبه القانون لمعرفة أحوال الزيادة في التركيب .

و في هذا الاتجاه مضى ابن جنّي ملحّا على أثر الزيادة في التركيب فنراه يقول " ... و لولا أنّ في الحرف إذا زيد ضربا من التوكيد لما جازت زيادته ... "[7] .

و يـــلحّ على المعنى الوظيفي للزيادة بقوله " ... إنّما جيء بها توكيدا للكلام و لم تحدث معنى "[8] .

و من ثمّ فإنّ ابن جنّي يكون قد وضع القاعدة الأساس لبيان الزيادة بقوله "

و قد علمنا من هذا أنّنا متى رأيناهم قد زادوا الحرف فقد أرادوا على غاية التوكيد ... و لـــو لا ذاك الـــذي أجمعوا عليه و اعتزموه لما استجازوا زيادة ما لغرض فيه الإيجاز"[9] .

و ابن جنّي في تحليله لمعنى الزيادة في التركيب يكون متّفقا مع سيبويه في أنّ الزيادة تفيد معنى وظيفيا هو التوكيد كما مرّ بنا.

و يبني عبد القاهر الجرجاني قراره بشأن الزيادة في التراكيب فيذهب إلى نفي طـــابع المجـــاز عـــن مفهوم الزيادة بقوله "وإذا صحّ امتناع أن يكون مجرّد الحذف مجـــازا... علمـــت منه أنّ الزيادة في هذه القضية كالحذف فلا يجوز أن يقال: أن زيادة (ما) في نحو (**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ**) [10]مجاز ، أو أنّ جملة الكلام تصير مجازا من أجل زيادته..."[11] .

و مـــع أنّ عـــبد القاهر يرى في حروف الزيادة نوعا من المجاز فإنّه يرفض إطلاق اسم المجازعلى هذه الحروف.

و هكذا يتفق عبد القاهر مع سيبويه في أنّ زيادة الحروف واضحة المغزى في تقويـــة الكلام و تأكيده، إذا دعت الحالة للتأكيد و التقوية، كأن يكون المخاطب مفتقرا إلى هذا التأكيد و اتقوية حين يكون متردّدا في الحكم أو منكرا له .

أي أنّ حـــروف الـــزيادة لا توضع إلاّ لغرض بلاغي و لو أقحمت في الكلام دون مراعاة لهذا الهدف لاختلّ نظم الكلام و معناه .

فـــإنّ ما يمكن ملاحظته على هذه الآراء المختلفة هو اتفاقها على أنّ مفهوم الـــزيادة في التركيب يفسّر على أساس ما تحدثه من أثر معنوي في الكلام و يفسَّر عـــلى أســـاس لـــــــفظي، و هـــذا التأثير هو دعم للمعنى الأصلي و ليس معنى جديدا زائدا عنه.

الاتجاه الثاني :

و تتمثّل نظرة هذا الاتجاه في كون الزيادة لا تؤثّر في التركيب كما لا تؤثّر في المعنى أي أنّها إلغاء في المعنى و العمل، و يعدّ ابن السراج أحد أقطاب هذا الاتجاه إذْ يصرّح قائلا " حقّ الملغى عندي أنْ لا يكون عاملا و لا معمولا فيه حتى يلغى من الجميع و يكون دخوله كخروجه "[12] .

و قد بنى ابو حيّان الأندلسي رأيه في الزيادة على هذا التصريح بقوله " ... حرف يصل به كلامه و ليس ركن في الجملة و لا في استقلاق المعنى "[13] .

و ينحو هذا النحو أيضا علي بن محمد النحوي الهروي بقوله :-"و إنّما يعرف أنّ الحرف صلة زائدة في الكلام بأنّ حذفه لا يخلّ بالمعنى "[14] .

و لقد تصدّى ابن يعيش لتفسير الزيادة بصورة موضوعية مراعيا الجمع بين هذه الآراء المتضاربة حول الزيادة، فذهب إلى أنّها و ما تضمّنته من إلغاء تأثير الزائد على ثلاثة أوجه[15] هي :

1- إلغاء في اللفظ.

2- إلغاء في العمل.

3- إلغاء فيهما جميعا.

" فالإلغاء في المعنى نحو : حروف الجر نحو (مَا زَيدٌ بِقَائمٍ)، و (مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ)، و أمّا ما أُلغي في العمل فنحو (زيد منطلقٌ ظَنَنْت)، و(ما كان أحسن زيدًا)، و أمّا الإلغاء في المعنى و اللفظ فنحو (ما) و (لا) و (إنْ) "[16] .

و قد نتج عن هذا التصنيف الدقيق لواقع الزيادة و طبيعتها تصنيف دقيق أيضا لفائدة الزيادة ، فقد صنّفت إلى صنفين هما : تأكيد المعنى و تقويته، وطلب الفصاحة للألفاظ بإضفاء نوع من الاتساق بين صيغ التركيب، و يلخّص هذا المفهوم السيوطي في قوله " إذْ ربّما لم يُتمكّن دون الزيادة للنظم و السجع و غيرهما من الأمور اللفظية، فإذا زيد شيء من هذه الزوائد تأتى له و صلُحَ"[17] .

و قد انتبه الرضي إلى هذين الضنفين و حاول التوفيق بينهما في قوله " فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إمّا معنوية و إمّا لفظية.

فالمعنوية تأكيد المعنى كما في (مِنْ) الاستغراقية، و (الباء) في خبر (ليس) و (ما).

و أمّـــا اللفظية فهي تزيين اللفظ و كونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيّأ لاستقامة وزن الشعر، و أحسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية.

و لا يجوز خلوّها من الفوائد اللفظية و المعنوية ، و إلاّ لعُدَّتْ عبثا و لا يجوز ذلـــك في كـــلام الفصحاء و لا سيّما كلام الباري تعالى و أنبيائه و أئمته عليهم السلام ... و قد تجتمع الفائدتان في حرف و تنفرد إحداهما عن الأخرى "[18] .

و ينـــبغي أن نشير هنا إلى أنّ فائدة الزيادة في مفهوم المتأخرين من النحاة لم تخرج عمّا قرّره سيبويه من قبل كما تبيّن لنا من قول الرضي السابق .

و يمكـــن الإشـــارة أيضـــا إلـــــى أنّ الخلاف بين النحاة في طبيعة الزيادة ووظيفـــتها في التراكيـــب نـــتج عنه أثر عظيم في الدرس النحوي حيث أدّى إلى اختلاف في المصطلحات الدالة على معنى الزيادة .

فمـــن الـــنحاة مَـــنْ آثر استعمال مصطلح(الزيادة)، و(اللغو)، و (الإلغاء) مراعـــيا في ذلك ما تتركه من أثر في المعنى دون تأثيرها في اللفظ . و منهم مَنْ آثر استخدام مصطلح (الصلة) ، و (التأكيد)،فالصلة لأنّها يوصل بها كلامه ، والتأكيد لأنّ الصيغ الزائدة – في الغالب – تدخل الكلام لـــتحقيقه و إفادته[19] . وأصحاب المصطلح الأوّل هم البصريون، و أصحاب المصطلح الكوفيون .

و يعـــزو الدكتور علي أبو المكارم هذا الاختلاف في المصطلح إلى مدى ما تحقّقـــه الصـــيغ المـــزيدة في التركيب من تأثير أو عدمه، يقول " فالنحويون الذين

رفضوا اعتبار الأثر المعنوي للألفاظ الزائدة ما دامت لا تؤثّر من حيث العمل يستخدمون - عادة - اصطلاحات الزيادة و اللغووالإلغاء، وهم في عمومهم البصريون . والذين راعوا الأثر المعنوي للألفاظ الزائدة استخدموا من الاصطلاحات ما يشير إلى ذلك الأثر من الصلة و هؤلاء هم الكوفيون"[20].

و لقد ترك اختلاف النحاة في فائدة الزيادة أثرا عميقا في تصوّرهم لوقوع الزيادة في التراكيب اللغوية، فالذين فسّروها على أنّها دخول حرف كخروجه من غير إحداث معنى؛ أنكروا الزيادة في التراكيب، "لأنّ ذلك يكون كالعبث والتنزيل منزّه عن العبث "[21] .

و لقد فند ابن يعيش هذا الاعتراض بقوله : " ليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة لما ذكروه في المعنى ، فإن كان الأول ، فقد جاء من في التنزيل والشعر ما لا يحصى،وإن كان الثاني فليس كما ظنّوه،لأن قولنا (زائد) ليس المراد أنه دخل لغير معنى البتة، بل لضرب من التأكيد،والتأكيد معنى صحيح "[22].

و يذهب الأستاذ علي أبو المكارم إلى أنّ هذا الخلاف شكلي بحكم أن الزيادة في التركيب ظاهرة نحوية و تكاد تطّرد الشواهد على وجودها ويرى أنّ نفي بعض النحاة بوجودها في التركيب، يستند على صيغ محدودة، يقول " والواقع أنّ هذا الخلاف شكلي لأنّ من الحقائق التي تسلم إليها دراسة القواعد النحوية ، أنّ الزيادة موجود بالفعل في النحو ...والشواهد التي قيل بزيادة بعض الصيغ فيها أكثر من أن تحصى، وأمّ المواضع التي تطّرد دعوى الزيادة فيها فهي صيغ محدّدة ..."[23].

و يبدو جليا من هذا القول ، أن الزيادة في التركيب تكاد تكون مسلمة نحوية لوفرة النصوص الأدبية المتضمّنة للزيادة ذات المعاني الوظيفية النحوية من توكيد و تقويم المعنى وتزيين اللفظ و تحسينه و إخفاء نوع من الاتساق بين

الوحـــدات التركيبية إذ " ربَّما لم يتمكن دون الزيادة للنظم و السّجع و غيرها من الأمور اللفظية، فإذا زيد شئ من هذه الزوائد تأتّى له و صَلُحَ"[24].

تلـــك وقفـــة مـــع النحاة في خلافاتهم حول الزيادة في التراكيب وهي وقفة اقتضاها السياق محاولة لرَفْع الغموض الذي اكتنف مفهوم هذه الظاهرة لدى النحاة على اختلاف عصورهم .

و يـــبدو في ضوء التبريرات العلمية الدقيقة التي لاحظناها عند ابن جني وابن يعـــيش و الرضـــي و السيوطي وعلي أبي المكارم قد رفع اللثام عن هذا الغموض وتبيّن أنّ الزيادة في التركيب حقيقة بديهية لا يماري فيها من كانت له بصيرة لغوية أو اطـــلاع عـــلى كلام العرب إذ النصوص المؤيّدة لثبوت هذه الظاهرة تبلغ حدّ الاطّراد فلم يبقى إلاّ استخلاص أنّ الزيادة ظاهرة لغوية بشقيها (الصرفيوالنحوي).

إحصائية الأدوات الزائدة وتصنيفها :

إذا كان الصرفيون قد صنّفوا حروف الزيادة في الأبنية الصرفية فيما يعرف بـــِ (ســـألتمونيها) ، و ما زيد عن طريقي التضعيف والتكرار؛فهلاّ ظبط النحاة الزوائد في التركيب.

الواقـــع أنّ الـــنحاة يصنّفون الزوائد في التركيب إلى أربعة أصناف هي : الحـــرف و الاســـم و الضـــمير و الفعل .و الذي يهمنا من هذه الأربعة هو الأداة باعتبارها محور هذه الدراسة .

زيادة الأداة :

ذكر سيبويه زيادة الأدوات و ألحّ على أثرها في التركيب وتعرّض للأدوات الزائدة و رآها تتمثّل في : (الكاف)، و (الباء)، و (مِنْ) ، و (مَا)، و (لا) و (إنْ)[25] .

و ذكـــرها ابن يعيش مجملة في قوله : "و جملة الحروف التي تزاد هي هذه الستة، الـــتي ذكرها النحاة : (إن) - مكسورة الهمزة -، و (أنّ) - مفتوحة الهمزة -، و(ما)، و (لا)، و (مِنْ)، و (الباء)." [26] .

و مـــن النحاة من يرى زيادة حروف غير التي ذكرها سيبويه و ابن يعيش مثل (الفاء)، و (الهاء)، و (اللام).

و إذا كانت الزيادة في الأبنية الصرفية تؤدّي معاني وظيفية صرفية، فلا يستبعد أن تكـــون الزيادة في التراكيب مؤدّية لمعاني وظيفية نحوية و هذا ما يحاول البحث الكشف عنه في المبحث الآتي وهو المعاني الوظيفية للصيغ الزائدة في التركيب.

المعاني الوظيفية النحوية للصيغ المزيدة في التركيب :

عرض نحاة العربية لظاهرة (الزيادة) في الوحدات اللغوية الكبرى،وتبلورت صورة هذه الفكرة عند ابن جني في قوله : "تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى "[27].

وانطلاقا من هذا فإنه يُمكن القول بأنّ للزيادة في التراكيب - يعني في مباني الجمل- وظائف نحوية تنتج من تآلف هذه العناصر الزائدة الصغرى في التركيب.

و قـــد تنبّه إلى هذه الوظائف قديما كثير من اللغويين مثل الرضي [28] الـــذي قســـم الوظيفـــية النحوية للزوائد في التركيب إلى قسمين : فائدة لفـــظية و فائدة معـــنوية،وقد بـــيّن أن الوظيفةا للفظية غايتها تزيين اللفظ وأن الوظيفة المعنوية غرضها تأكيد المعنى كما هو حال (من) الاستغراقية ، و (الباء) في خبر ليس.

و قد تبيَّن من خلال تفحّص الكتب النحوية التي رجعنا إليها في بحثنا هذا أن القـــول بالوظائف النحوية في التركيب موجود، و أن وجود هذه الوظائف يتنوّع القـــول بهـــا في الأمثلة و تخريج الشواهد، و بين اطّراد القول بـــهـــا في مواضع بعينها، والشواهد التي تتضمّن الصيغ المزيدة تركيبا والتي تحقق معاني وظيفية نحوية.

التحليل النحوي المترتب على أثر الأدوات غير الأساسية :

1- **البـــاء** :

و هـــي عنصـــر زائد يمكن زيادته مع كل من المبتدأ أو الخبر، و تزاد مع الفـــاعل ، و المفعول ، و خبر ليس، و خبر ما الحجازية و الشواهد على زيادة الباء في هذه الأبواب ما يأتي : فمثال زيادتها في المبتدأ قول الشاعر[29] :

بِحَسْبكَ في القَوْمِ أنْ يعلَمُوا بأنَّكَ فِيهِمْ غنِيٌّ مُضرٌّ[30]

الشاهد في قول الشاعر: (بحسبك) و الأصل حسبك، بزيادة الباء مع المبتدأ.

و مثال زيادتها في الخبر قوله تعالى : " **و الذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها** "[31]، و المعـــنى عند الأخفش[32] جزاء سيئة مثلها بدليل قوله تعالى : "**وجزاء سيئة سيئة مثلها** "[33] .

و إذا كان دليل الأخفش صائبا فمعنى الزيادة هنا هو أن تكون في الوصف لا في الخبر لأن (مثل) لا تكون إلاّ وصفا و في مثل هذا يكون الموصوف محذوفا و هذا موضع من المواضع التي يعاد فيها حذف الصفة .

و مثال زيادتها في الفاعل قوله تعالى : " كفى بالله شهيدا "[34] أي كفى الله شهيدا، زيدت الباء في الفاعل.

و مثال زيادتها في المفعول قوله تعالى : "ولا تلقوا بأيديكم إلى التَّهلكة" [35] الشـــاهد في الآية هو (بأيديكم) زيدت الباء في المفعول و قيل التقدير (لا تلقوا أنفسكم بأيديكم) و زيدت الباء هنا لأن الفعل (ألقى) يتعدّى بنفسه بدليل قوله تعـــالى :﴿ **و أَلْقينا فيهاَ رواسِيَ** ﴾[36] ، كما زيادة الباء في المفعول أيضا مثل قوله تعـــالى : ﴿**و هزّي إليك بجِذْعِ النَّخْلة** ﴾ [37] . فهذه زيادة للباء في الاسم المثبت سواء كان مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا.

وأمّا زيادتها في المنفي فمثل قوله تعالى : " لا تأخذ بلحيتي و لا برأسي "[38].

و مثال زيادتها في خبر ليس المنفي قوله تعالى:﴿ لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ [39].

و مـــثال زيادتهـــا في خـــبر ما الحجازية المنفي قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [40].

و لقد أدرك ابن جني ما لحروف الجر الزائدة من أثر في المعنى فوقف وقف استقصاء للمعاني الوظيفية لحرف الباء الزائدة و يظهر ذلك جليّا في قوله " و اعلم أنهم قد سمُّوا هذه الباء في نحو قولهم (مررْت بزيد) و (ظفرت ببَكر)، و غير ذلك ممـــا يتَّصـــل فيه الأسماء بالأفعال، مرّة حرف إلصاق و مرة حرف إستعانة، و مرة حرف إضافة ..."[41].

إلى أن يعلّق على زيادة (الباء) في قوله تعالى " ألست بربّكم "[42] بقوله : " و اعـــلم ن هـــذه (الباء) قد زيدت في أماكن ، و معنى قولي زيدت إنّما جئ بها توكيد الكلام "[43] ، أليس التوكيد معنى كالإلصاق و الإستعانة و الإضافة، و لعل هذا الفهم راجع إلى تأثير نظرية العامل و المعمول عنده و"ذلك ليقع الإسم بعد هذا الحرف فاعلا أو مفعولا ..."[44].

و القـــاعدة تنص على أن شبه الجملة لا تقع موقع المسند إليه، فشغل آخر الاســـم الواقع بعد حرف الجر بالكسرة، و اقتضاه الموقع ليأخذ حركة أخرى هي حـــركة الموقـــع، و لكـــنا عـــــندمـــا ندرس الجملة على أساس المعنى و عناصر تحقيقه، فإن الجملة : " ألسْتُ بِرَبِّكم "[45] تـــكون الجملة النواة فيها (أنَا ربُّكم) ثم دخلت عليها الهمزة بعد النفي لتفيد الإنكار و التوبيخ فبقيت (أنا) هي المسند إليه و (ربّكم) هي المسند ، ودخلت(الباء) على المسند لـــتفيد الـــتـــوكـــيـــد في المعـــنى الذي أفادته الهمزة و النفي بليس، و موضعه الخبر فالجملة تحويلية اسمية ويكون تحليلها كما يلي :

الهمزة : للإنكار .

ليس : عنصر تحويل يفيد النفي .

التاء : مسند إليه .

ربّكم : مسند أخذ الكسرة اقتضاء للباء الزائدة و هي مضاف ، والضمير مضاف إليه مخصَّص . كما هو مبين بالرسم البياني الآتي :

و هذا التحليل ينسحب أيضا على الآية الكريمة :"﴿**وكَفَى بالله شهيدا**﴾[46]، فإن الباء حرف توكيد يقتضي حالة الجر (عنصر تحويل)، ولفظ الجلالة (مؤكَد) مجرور و هو فاعل الفعل (كفى) أخذ الكسرة اقتضاء لعنصر التحويل (الباء) ولا حاجة بالمعنى و لا بالمبنى ، إلى الضمَّة التي تعطي محلا للفاعل.

و هذا التحليل ينسحب أيضا على التراكيب المزيدة بحروف الجر الأخرى مثل (مِنْ) و (اللاَّم)، فمثل زيادة (مِنْ) مثل قوله تعالى: ﴿ **وَ مَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إلاَّ يَعْلَمُها**﴾ [47] ، فـ (مِنْ) في الآية حرف جرّ زائد وظيفته النحوية هي التوكيد، و (مِنْ) هنا تتطلّب الكسرة (عنصر تحويل) وورقة (فاعل) مؤكّد أخذ الكسرة اقتصاء لـِ (مِ) و هكذا في كلّ الأمثلة ذات الزيادة بحروف الجر مثل قوله تعالى :" ﴿**و مَا تسْقُطُ مِنْ وَرَقةٍ إلاَّ يعْلَمُهَا** ﴾"

و مثل قوله تعالى : "﴿**و الذين همْ لربِّهم يَرْهَبون**﴾"[48] ، فاللاّم هنا حرف زائد يفيد التوكيد و ربّهم مفعول به مؤكَّد و يرهبون ، المسند إليه و الواو فاعل (مسند) و وظيفة اللاّم الجارة الزائدة في هذا التركيب جاءت " لتقوية العامل الضعيف لتأخره "[49] .

كما زيدت في التركيب لتحقيق معنى وظيفي آخر هو التنبية إلى أنّ العامل فرعا في العمل مثل قوله تعالى : ﴿" **مصدِّقا لمَا معهم** ﴾"[50] .

و تحقق زيادتها أيضا معنى وظيفيا هو الاختصاص في مثل قوله تعالى : ﴿ **إنّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَ لِزَوْجِك**﴾"[51] .

و فـــيما يأتي بيان لبعض الوظائف النحوية التي يقوم بها حرف الجر الزائد مع ضمائمه في النصوص اللغوية حسب الجدول الآتي :

اللغوي	الصورة التركيبية	المعنى الوظيفي النحوي
1. بحسْبِك في القَوْم أن يعلموا بأنّكَ فيهم غني مُضِرٌّ [52]		التأكيد
2. "والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها" [53]	مبـــتدأ + مضاف إليه + الباء الزائدة + المجرور	التأكيد
3. "و كفَى بالله شهيدًا" [54]	الفعـــل + الباء الزائدة + الفاعل	الإثبات
4. "و لا تلْقوا بأيْديكم إلى التهلكة" [55]	الفعـــل+ ضـــمير متصل (فـــاعل) + الباء (حرف جر) + المفعول به (المجرور محلا)	التأكيد التأكيد
5. "لا تأخذ بلِحْيتي و لا بِرَأسي" [56]	نفي + فعل + الباء الزائدة + فاعل + العطف	
6. و لا يُؤاتيك فيما ناب من حرث إلاّ أخر ثقة فانظر بمن تثق	حـــرف جر زائد (من) + إســـم موصول مجرور + جملة فعلية	العوض

يتضـــح لنا من خلال الجدول السابق أن الباء الزائدة في التراكيب اللغوية الكـــبرى تحقق مع ضمائمها طائفة من المعاني الوظيفية النحوية العـــــامة تتمثل في الوظائف الآتية : التوكيد و الإثبات و النفي و العوض؛ و وظيفة العوض تأتي لتدلّ عـــلى الحـــرف المحذوف في التركيب كما في المثال (بِمَنْ تثقُ) الوارد في الجدول السابق، إذ زيدت الباء عوضا عن المحذوف (به) فهي عوض عنه[57] .

2- مـــنْ :

يبدو من استقراء كثير من كتب النحاة أنّ (مِنْ) وفيرة المعاني الوظيفية منها

ما هو أصلي و منها ما هو فرعي زائد و من هذه الوظائف الأصلية :

- ابتداء الغاية و هو الغالب على عملها مثل قوله تعالى:"... **إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ** "[58] .
- التبعيض نحو قوله تعالى :" ... **منهم مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ** "[59]
- بيان الجنس نحو قوله تعالى :" **مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ** "[60] .
- مرادفة (عن) نحو قوله تعالى :" **فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ** "[61] .
- مرادفة (في) نحو قوله تعالى :" **أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ**"[63]
- موافقة (عن) مثل قوله تعالى :" **لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ و لاَ أَوْلاَدُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا** "[64] .
- مرادفة (على) نحو قوله تعالى :" **و نَصَرْنَاهُ مِنَ القَوْمِ** "[65] .
- الفصل و هي الداخلة على ثاني المتضادين نحو قوله تعالى : " **و اللَّهُ يَعْلَمُ المُفْسِدَ مِنَ المُصْلِحَ** "[66] .

و تخرج (مِنْ) عن هذه الوظائف الأصلية لتؤدي معاني وظيفية نحوية فرعية منه الدلالة على التخصيص و هذا ما يستفاد فيما أورده الزركشي من أنّ ابن عباس-رضي الله عنهما-قال في تفسير قوله تعالى :-"**فاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ** "[67]،"لو أنّ إبراهيم -عليه السلام-قال(اجعل أفئدة الناس تهوي إليهم) لازدحمت عليهم اليهود والنصارى ولكنّه خصّ حين قال(أفئدة من الناس)[68].

فما هو ظاهر من كلام ابن عباس أنّ (مِنْ) تؤدّي وظيفة التخصيص زيادة على وظائفها الأصلية.

و من ظائفها الفرعية أيضا الدلالة على التأكيد فيما يظهر من قول سيبويه :-" فمعنى ما آتاني أحد، أو من أحدٍ، واحد، و لكن (مِنْ) دخلت هنا توكيدا كما تدخل (الباء) في قولك : (كفى بالشيب و الإسلام) "[69] .

غير أنّ ابن هشام يذهب إلى أبعد من ذلك فيرى أنّ (مِنْ) الزائدة تؤدّي وظيفتين أخريين هما :

1- التنصيص على العموم : و يوضح فحوى هذه الوظيفة بقوله :- " التنصيص على العموم، و هي الزائدة (مِنْ) في نحو (ما جاءني مِنْ رجل) فإنّه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس و نفي الوحدة و لهذا يصلح أن يقال : (بل رجلان) و يمتنع ذلك بعد دخول (مِنْ) "[70] .

2- توكيد العموم : و لعلّ هذه الوظيفة هي التي أرادها سيبويه في قوله السابق و كأنّ ابن هشام يريد توضيحا ما أراده سيبويه بما هو أدقّ و أوضح، يقول :-" ... و هي الزائدة في نحو (ما جاءني من أحد) أو (مِنْ ديار)، فإنّ أحدًا و ديّارًا صيغتا عموم " [71] .

و يشترط ابن هشام في زيادتها لتحقيق هاتين الوظيفتين ثلاثة أمور[72]:

1- أنّ يتقدّمها نفي أو نهي أو استفهام هل.

2- أن يكون مجرورها نكرة.

3- أن يكون مجرورها فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ

و ذلك نحو قوله تعالى :-" **مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ** "[73] ، جاءت (مِنْ) زائدة، و (رزق) اسم مجرور بـِ (مِنْ) و هو مفعول به في الأصل لأنّ الفعل (أريد) متعدي بدون حرف الجر فدلّ ذلك على زيادة (مِنْ) لتحقق الشروط الثلاثة التي تقدّم بها ابن هشام في زيادة (مِنْ) تركيبا.

و يفصّل علي بن محمد الهروي ذلك بقوله :-" و اعلم أنّ (مِنْ) الزائدة للتوكيد لا تدخل على المعرفة و لا تدخل في الإيجاب، لا تقول (ما جاءني من عبد الله)، و لا تقول (جاءني من رجل)، و لا (جاءني من الرجل).

فأمّا قوله عز وجلّ :"**وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِي الْمُرْسَلِينَ** "[74]، فاختصر لعلم

المخاطب"[75] .

و يعلّل فائدة الزيادة بـ (مِنْ) بقوله :-" و اعلم أنّك إذا قلت : (ما جاءني من رجل)، فإنّ فيه فائدة و معنى زائدا على قولك (ما جاءني رجل) وذلك أنّك إذا قلت (ما جاءني رجل) احتمل أن يكون نافيا لرجل واحد و قد جاءك أكثر من رجلٍ واحد، و احتمل أن يكون نافيا لجميع جنس الرجال، و إذا دخلت (مِنْ) فقلت (ما جاءني من رجلٍ) كنت نافيا لجميع الجنس فـ (مِنْ) هاهنا توجب استغراق الجنس..."[76] .

و لعلّ في هذا القول كفاية في إثبات فائدة الحروف الزائدة في التركيب ويمكن اعتباره مقياسا في التفريق بين المعاني المستفادة من التراكيب المختلفة.و في هذا القول تفنيد بقول من زعم أن الزيادة في التركيب لغو ولا تحدث أثرا في المعنى.

و يستقرئ ابن هشام كلام العرب فيجد أنّ (مِنْ) لا تزاد مع المفعول معه والمفعول لأجله و المفعول فيه و يعلّل ذلك بكون (مِنْ) في المعنى بمثابة المجرور بـ (مع) و بـ (اللام)، و بـ (في) و لم يرَ مانعا من زيادتها مع المفعول المطلق. يقول :-" ... وكأنّ وجه منع زيادتها في المفعول معه و المفعول لأجله و المفعول فيه أنّهنّ في المعنى بمنزلة المجرور بـ (مع) و بـ (اللام) و بـ (في) و لا تجامعهنّ (مِنْ) و لكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه ..."[77] .

و كما هو واضح من كلام ابن هشام السابق أنّ (مِنْ) تزاد في مواضع معيّنة وفي أبواب محدّدة هي : (الفاعل) و (المفعول به) و (المبتدأ) كما لا يمكن زيادتها في المفعول معه و المفعول فيه و المفعول لأجله.

و يستبعد ابن هشام زيادة (مِنْ) في ثاني مفعولي (ظنَّ)، و في ثالث مفعولات (أعلم) و سبب ذلك أنّ أصل كلّ منهما مبتدأ و خبر و يشير إلى ذلك بقوله :-" ... القياس أنّها لا تزاد في ثاني مفعولي (ظنّ) و لا ثالث مفعولات (أعلم)

لأنهما في الأصل مبتدأ و خبر "[78] .

3- إنْ :

ترد غالبا بعدما بعد (ما) النافية، و زيادتها على ضربين : مؤكدة مثل (ما إنْ رأيت) في قول الشاعر[79] :

ما إنْ رأيت و لا سَمِعْت به كاليوم ظابي أنيق جرب[80]

و مثل قول : (ما إنْ لا يراه) في قول الشاعر[81] :

يرجى المرْءُ ما إنْ لا يراه و تعرض دون أدناه الخطوب [82]

و (إن) في البيت الأول زائدة لتأكيد المعنى معنى الظرفية أي : حين رأيته أو حين تراه. فما هنا ظرفية و ليست نافية و يدل المقام على ذلك و هو وجود الفعل بعدها و في البيت الثاني (إنْ) مؤكدة لمعنى النفي لأنها سبقت ب (ما) الموصولة [83] و فيما يلي توضيح ذلك :

النص اللغوي	الصورة التركيبية	المعنى الوظيفي
1- و مَا إنْ رأيت و لا سَمِعْت به كاليوم طالي جرب	ما إن + فعل ماضي	التأكيد لمعنى الظرفية
2- "يرجى المر ما إن لا يراه و تعرض دون أدناه الخطوب	ما إن + إسم أو فعل	التأكيد لمعنى النفي

4- أنْ :

تـــزاد في مواضيع هي- : بعد (لّما) التوقيتية نحو قوله تعالى : "**و لما أن جاءت رسلنا لوطا سيئ بهم** " [84] ، الشاهد في الآية هو (لّما أنْ) فأنْ زيدت في التركيب لإفادة معنى وظيفي هو التأكيد.

في القسم : نحو قولنا : (أما و الله أنْ فَعَلْتَ لَفَعَلْتُ).

و قوعها بين الجار و المجرور نحو قول الشاعر :

و يومًا تَوافيْنا بوَجْه مقسمٍ كأن طيبته تعطو إل أنْ وارق السلَّم [85]

و نحو قوله تعالى : " **فَلَمَّا أن جاء البشير ألْقاه على وجهه فارْتَدَّ بصيرا** "[86] "

إن النحاة يقولون أنّ (أنْ) في الآية (زائدة) أي (إعرابا) فيظن من لا بصر له أنها بذلك في النظم و يقيس عليه مع أن هذه الزيادة لون من التصوير، لو هو حذفها من الكلام لذهب بكثير من حسنه وروعته ، فإن المراد بالآية، تصوير الفصل الذي كان بين قيام البشير بقميص يوسف و بين مجيئه، لما كان بين يوسف و أبيه - عليهما السلام - و أن ذلك كأنه منتظر بقلق و اضطراب تؤكدهما وتصف الطرب لمقدمها و استقراره، غُنَّة هذه النون في الكلمة الفاصلة وهي (أنْ) في قوله تعالى (أنْ جاء) "[87] .

إن المتعمّق في قول الرافعي هذا يدرك ما تقوم به (أنْ) في التركيب من وظيفة زائدة زيادة على ما تقوم به الجملة الأصلية في هذا التركيب و هي (فَلَمَّا جاء البشير) ، ففي هذه الجملة إخبار عن مجيء (البشير) لكن السياق اقتضى زيادة في معنى البشارة فتطلب التركيب زيادة (أنْ) لتكون وسيلة تعبيرية و هي تصوير الحالة نفسية ليعقوب - عليه السلام - و تشخيص القلق الذي كان يتملكه فالحرف الزائد تركيبا لم تكن وظيفته شكلية إنّما هي وظيفة نحوية ذات قيمة تعبيرية لم تتحقق لو لا زيادة ذلك الحرف.

5- مَا :

و تزاد لإفادة معاني وظيفية و قد تكون كافة و غير كافة [88] . و تدخل (ما) الكافة على أقسام الكلمة (الحرف و الاسم و الفعل)[89]، و حين تدخل (ما) على الحرف فإمّا أن تمنعه من العمل الذي كان له قبل دخولها، و تدخل على ما كان يدخل عليه قبل الكف بها دون عمل لأيّهما فيه، و إمّا أنّ تكفّه فيهيأ للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكف. فمثال النوع الأول قوله تعالى :

إنّمـــا أنت منذر مَنْ يخشاها "[90] . و مثال الثاني قوله تعالى :-" **إنّما يَخْشَى اللّهَ مِنْ عِبَادِه العُلَمَاءَ** "[91] .

و تطّـــرد زيـــادة (ما) مع أفعال ثلاثة هي (قلّ) و(كَثُـــرَ) و (طَالَ) و لا تدخـــل حينـــئذ إلاّ على جملة فعلية صُرِّح بفعلها و من ثمّ فإنّها تحقق هدفا محدّدا عندالـــنحاة و هـــو صلاحية الفعل لأنْ يليه ما لم يكن يليه، يقول الـــهروي :-" وكذلـــك قـــولهم (قلّما يخرج زيد) و الأصل فيها (قلّ) و (ما) زائدة، زيدت ليصـــلح بعدها وقوع الفعل لأنّ (قلّ) فعل، و الفعل لا يليه فعل، لأنّ الفعل لا يعمـــل في الفعل و إنّما حقّ الاسم أن يقع بعدها، فإذا أرادوا أن يقع بعدها الفعل أدخلوا (ما) فقالوا (قلّما يخرج زيد) "[92].

فـــلمّا دخلت (ما) على الفعل جعلته مستغنيا عن الفاعل، و جعلته قادرا عـــلى أنْ يكـــون مباشـــرا للفعل. كما أنّ من وظائف (ما) الزائدة تهيئة الحرف للدخـــول عـــلى الفعل مثل دخولها مع (ربّ) يقول ابن هشام :-" و إذا زيدت (مـــا) بعد (ربّ) فالغالب أن تكفّها عن العمل و أن تهيئها للدخول على الجملة الفعلية و أن يكون الفعل ماضيا لفظا و معنى. "[93] ، نحو قول الشاعر[94] :

رُبَّما أوفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعْنَ ثَوْبِي شِمَالاَتُ[95]

و أمّا (ما) الزائدة المؤكّدة، فإنّها تكون تعويضا عن محذوف.

فـــــ (مـــا) تؤدّي معاني وظيفية نحوية في التركيب تتمثل في التأكيد و التنبيه و ليس المقصود من هذه الزيادة هنا " اللغو الضّائع بل (مَا) توضع لـــمعنى يراد منه و إنما وضعت لتذكر مع غيرها فتفيد له وثاقة و قوة "[96] و ذلك مثل قوله تعـــالى : "**فبما رحمة من الله لنت لهم**" [97] ، يصور هذا التركيب لين النبي – صلى الله عليه و سلّم – لقومه و يشير إلى العناية الإلهية بهم و هذا معنى وظيفي نتج عن تلـــك المـــد في (مـــا) الزائدة الذي جاء ليحقق " وصفا لفظيا يؤكد معنى اللين

ويفخمه، و فوق ذلك فإن لهجة التصوير تُشعر بلطف و عناية لا يـــبدأ هذا المعنى بأحســـن منها في بلاغة السياق ، ثم كان الفصل بين الباء الجارة و مجرورها و هو لفـــظ (رحمة) بما يُلفت النفس إلى تدبُر المعنى على قيمة الرحمة فيه، و ذلك كله طبيعي في بلاغة الآية كما ترى[98] .

إن نظـــرةً بسيطة في تركيب هذه الآية الكريمة تنتهي إلى أن بلاغة السياق ترجع أساسا إلى ما يسميه النحاة (الرتبة) إذ من حق الجار و المجرور أن يتأخر عن غيره مـــن وحدات الكلم المكونة للجملة النواة فالأصل هنا عند الرتبة، أن يبدأ التركيب بالمســـند إليه ثم المسند (لِنْتَ")، (أَنْتَ) ، و هذه هي الرتبة الأولى في أصل هذا التركيب ثم يأتي الجار و المجرور بعد ذلك في الرتبة الأخيرة، غير أن السياق القرآني تطلّـــب هنا تقديم ما حقه التأخير لإنشاء معنى نحويا هو العناية بالمتقدم للاهتمام به فكـــأن الآيـــة ركّـــزت على العناية بالرّحمة وشدّت الانتباه إلى قيمتها و لمزيد من توضـــيح قيمة هذه النعمة يأتي دور الحرف الزائد (ما) في شبه الجملة (برحمة) فينتج عند الفصل - بين حرف الجر (الباء) و بين (ضميمته) الاسم المجرور (رحمة) - أثـــران أحدهما نفسي و ثانيهما فكري، فالنفس تقّـــــدر المعنى و الفكر ينتبه إلى قيمة الرحمة.

و من هنا كانت هذه المعاني الدقيقة الباعثة على الإحساس و التفكير ناجمة عن زيادة (ما) في التركيب فضلا عن الخصائص اللهجية و النطقية المتمثلة في مد (مـــا) مدًّا صوتيا، هذا المدّ الذي فصل بين الجار و مجروره يعدّ معنى وظيفيا زائدا عن المعنى الأصلي.

و كمـــا هـــو ظاهر من كلام الرافعي السابق ، يعني هذا الحرف الزائد في التركيـــب يؤدي معنى وظيفيا يشترك في تأديته تظافر القرائن و دلالة السياق لذلك يقـــر الـــرافعي مـــرّة أخرى بأنه ليس للزيادة بمعناها اللغوي المجرّد أي وجود في

التراكيب القرآنية يقول :-" فإن اعتبار الزيادة في القرآن و إقرارها بمعناها إنّما هو نقـــص يجلُّ القرآن عنه، و ليس يقول بذلك إلاّ رجل يعتسف الكلام و يقضي فيه بغير علمه ، أو بعلم غيره ... فما في القرآن حرف واحد إلاّ و معه رأي يسنح في الـــبلاغة من جهة نظمه، أو دلالته، و أوجه اختياره، بحيث يستحيل البتة أن يكون موضع قلق أو حرف نافـــر أو جهة غير محكمة أو شيء مما تَـــنْفَذُ في نقده الصنعة الإنسانية ، من أي أبواب الكـــمِّ إن وسعها منه باب، و لكنك واجد في الناس من ينقبض درعه و يقصر به علمه، و لا داع مع ذلك أن يقدم على الأمر لا يعرف من أيـــن مطلعـــه و مأتاه فيمضي القول على ما خُيِّل إليه، و يفتي بما اختال و لا يمنعه تقصـــيره من أن يستطيل به، و لا استطالته من أن يكابر عليها، و لا مكابرته من اللجاج فيها فيخطئ صواب القول إن قال، ثم يخطئ الثانية في تصويب خطئه، و ما في الخطإ جهة ثالثة إلاّ أن يُصرَّ على الخطأ "[99] .

فلقـــد أثـــار الرافعي بذلك أهمية الآستعانة بالنظرية السياقية في تحديد المعنى اللغوي للأداة الزائدة في التراكيب اللغوية ، إذ لا يمكن الوقوف على معناها الدقيق إلا بتوافر جملة من القرائن بما فيها العلاقات السياقية .

فـــلا بدّ إذن من ملامسة نظرية السياق كما ارتضاها (فيرث FIRTH) للاستزادة من تلك السرحات المعنوية التي أثارها الرافعي آنفا .

فلقد أصبحت هذه النظرية واسعة النفوذ لها سلطان قويّ على دراسة المعنى وفقـــا للأشـــكال اللغوية التي تتميز بها ، فهي تعني بتسجيل الحقائق اللغوية وفقا للصور الشكلية ، والأنماط الحقيقية للصيغ الكلامية في التركيب[100] .

إنّ المعـــنى عـــند (فـــيرث) كلّ مركبّ من مجموعة من الوظائف اللغوية مرتبطة بســـياق الحـــال غـــير اللعوي، ويشمل الجانب اللغوي الوظيفة الصوتية فالصرفية (المرفولوجية) والنحوية (التركيبية) ، والمعجمية ، ويشمل سياق الحال ، عناصر

كثيرة تتصل بالمتكلم والمخاطب ، والظروف الملابسة والبيئة ، [101]

ومـــن جهة أخرى يرى أخرون أنّ ((من المغالاة القول بأنّ الألفاظ لامعنى لها ولاقـــيمة خـــارج السياق وهو قول الغلاة من السياقيين المحدثين ، والأصح أنّ لها دلالات محـــتملة لصـــنوف من المعاني لاتتحدد ولا تتضح إلاّ في السياق...))[102] واســـتنادا على الاعتبارات السابقة فإنّ ما اعتبر زائدا من الآلفاظ – بالمعنى اللغوي للكـــلمة – يعوزه الكثير من الدقة ، كما أنّ ألأثر المترتب على زيادة الأدوات في التركيب لايتوقف علىمعنى معينا .

و تزاد (ما) مع (إنْ) و تنزل معها منزلة الكلمة الواحدة و " ينتج عن هذه الملازمة بين جزأيـــهما تغيير في الوظيفة التي كانت تؤديها منفردة ... فقد تغيرت دلالتها على التوكيد من كونه توكيدا عاديا إلى كونه توكيد قاصرا أو حاصرا " [2] [103]، من قوله تعالى : " **إنَّما حرَّمَ عليْكمْ المَيْتَةَ** "[104]

و على هذا الأساس يمكن القول أن " (إنَّما) ها هنا ليست مكوّنة من كافة و مكفوفـــة كما ألفنا هذا عند النحاة، فالعربي كان يتكلم بما في ذهنه سليقة دون معرفة بالعاملة أو الكافـــة و ما كان القول بهذين (المصطلحين) إلاّ لتبرير الحركة الإعرابـــية "[105] أي لاعتبار عدم التأثير في الإسم بعدها مثل قولنا : " إنَّما الرسول محمّـــد (صلى الله عليه و سلّم)، فقد كُفَّتْ (إنَّ) عن العمل بدخول (ما) عليها وفي حقيقة الأمر هي أداة برأسها تـــفيد معنى بعينه و لا تقتضي حركة، فيبقى كل مـــن (المبتدأ) و (الخبر) على حالهما و يكون تحليلها كما يأتي : (إنَّـــما) عنصر توكـــيد و الجملة بعدها (كل من المبتدأ و الخبر) على حالهما كما هو في إعراب الجملة التوليدية الأصل و لكن الجملة بأكملها مؤكّدة تحويلية اسمية، و هكذا الحال فيما يسمَّى (أخوات إنّ) [106] .

و نسبتي و ضع (ما) الزائدة في بعض النصوص اللغوية مع تحديد صورتها التركيبة

و وظيفتها النحوية في الجدول الآتي :

النص اللغوي	الصورة التركيبية	المعنى الوظيفي
1. أخْلَصْتُ لهُ أيَّما إخْلاص	أيْ + ما الزائدة + مضاف إليه نكرة + مصدر	الدلالة على كمال الصفة و تعرب مفعول مطلق العلامة إضافتها
2. فَبِمَا رحْمة من الله لِنْتُ لهم [107]	ب + ما الزائدة + إسم مجرور + جملة فعلية	التأكيد على نعمة الرحمة و تنبيه الفكر إلى قيمتها .
3. "إنما حرَّمَ عليْكم الميتة [108] "	إنما + جملة فعلية	الحصر

6- **الـــــلاّم** :

تقـــوم اللاّم الزائدة بوظيفة نحوية عند زيادتها في التركيب و تتظافر عناصر لغويـــة أخرى في تحديد الوظيفة و خاصة إذا زيدت في تركيب يحـــتـــوي عـــلى عناصـــر التوكـــيد مثل قوله تعالى : " **و العصر إن الإنسان لفي خسر** " [109] ، فعناصـــر التوكيد هنا هي : (القسم) و (إنَّ) و هما يؤكّدان الجملة الأصل التي هـــي (الإنسان في خسْر) و تأتي اللاّم كعنصر توكيد للخبر لتصبح الجملة مؤكّدة توكديـــن و الخـــبر فيها مؤكد بثلاث مؤكدات و ما الكسرة على (المقسم به) العصر إلاّ (حركة اقتضاء) للواو في معنى القسم و ليس عملا لها، بتأثير منها، لأن الـــذي يفـــيد القسم هو حرف (الواو) مع المقسم به . و قد يأتي في حدّ الجملة التوليـــدية الاسمية [110] ، أداة تفيد التوكيد بدرجة أقوى ممّا تفيده (إنَّ) و قد تأتي الزيادة في التركيب الاسمي عن طريق هذه اللاّم بإضافة عنصري توكيد في صدرها

مثل : (و اللّه إنّ محمّد لناجح) و يكون تحليل هذا التركيب كما يلي :

1. مسند إليه + مسند = جملة توليدية اسمية
2. مسند إليه + مسند = جملة تحويلية اسمية
3. مسند إليه + مسند =جملة تحويلية اسمية والمسند مؤكد بمؤكدين.

7- **لا** :

تزاد للتأكيد فيلغى ما لها من تأثير إعرابي و تقع زائد في مواضع منها:

- تزاد مع (الواو) للنفي نحو قوله تعالى :-" **و لا تستوي الحسنة و لا السيئة** "[111] ، " قيل : أنها دخلت في السيئة لتحقق أنه لا تساوي الحسنة السيئة و لا السيئة الحسنة "[112] .

- بعد (أن) المصدرية مثل قوله تعالى :-" **لئلاّ يعْلم أهْل الكتاب ألاّ يقدرون على شيئ** "[113] فـ (لا) زائدة مؤكدة و المعنى ليعلم .

- قبل القسم مثل قوله تعالى :-" **فلاَ أقسمُ بمَواقع النجوم** "[114] .

تأتي زائدة بمعنى (ما)وقد ورد ذلك عند سيبويه في قوله: "وأما قول جرير :

مَا بَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الحِلْمِ وَ الدِينِ وَ قَدْ عَلاَكَ مَشيبُُ حِينَ لاَ حِينَ

فإنّما هي (حين حين) و (لا) بمنزلة (ما) إذا ألغيت "[115] ، جعل سيبويه (لا) زائدة في هذا الموضع و المعنى أنّه علاك مشت حين نزول المشيب يعني لم يعمل في غير وقته و معناه واضح.

و أمّا قوله تعالى :-" **لا أقْسمُ بهَذَا البَلَد** "[116] ، ذهب كثير من المفسرين و نحاة البصرة إلى أنّ معناه أقْسمُ و (لا) زائدة، و لقد فنّد الفراء هذا المزعم بقوله :-" لا تكون (لا) زائدة في أوّل الكلام "[117] ، و قال :-" إنّ (لا) في قوله تعالى (**لاَ أُقْسمُ بيَوْمِ القِيَامَة**)[118] ردّا لكلام من المشركين، فتقدّم كأنهم أنكروا

البعث فقيل لهم : لا، ليس الأمر كما تقولون ثمّ قال (**أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ**) "[119] .

فـــ (لا) إذن بمثابة جملة مستقلة و لذا يحسن السكوت عليها سكتة لطيفة خفيفة إظهـــارا لـــلمعنى النحوي و من هنا يكون " التنغيم و الترقيم قرينة دالة على المعنى الوظيفي في الآية إلى جانب الموقع الكلامي "[120] .

و مـــا يزيد من قوة احتجاج القائلين بزيادة (لا) ها هنا هو تواتر النصوص الشعرية المفيدة لذلك نحو قول الشاعر:

فِي بِـــئْـــرٍ لاحـــُـــورٍ سَرَى وَ مَا شَـــعَرْ[121]

و قول الآخر :

و ما ألوم البِيضَ أنْ لاَ تسخرَا و قد رأينا الشمط القغندرا[122]

معناه أن تسخرا و (لا) زائدة.

و قول الأخر:

مَخَافَةَ أنْ لاَ يَجْمَعَ اللَّهَ بَيْنَنَا وَ لاَ بَيْنَهَا أُخْرَى اللَّيَالِي الغَوَابِرِ[123]

معناه أن يجمع الله بيننا و بينها و (لا) زائدة.

و قوله قول الشماخ:

أَعَائِشَ مَا لأَهْلِكِ لاَ أَرَاهُمْ يُضِيعُونَ الهِجَانَ مَعَ المُضِيعِ[124]

و فـــيما يأتي توضيح لزيادة (ما) في بعض التراكيب اللغوية و بيان صورتها التركيبية و معناها الوظيفي :

المعنى النحوي	الصورة التركيبية	المعنى الوظيفي
[125]	نفي عام + إن + لا + فعل مضارع منصوب	صلة زائدة مؤكدة للنفي السابق .
	+ لا + فعل مضارع + شبه جملة	لا زائدة تمهيد لنفيالقسم .

لقد تبين لنا أن زيادة هذه الحروف في النصوص اللغوية مطّردة و هي التي انتهينا من دراستها و استخلاص معانيها الوظيفية في المبحث السابق ، و هناك زيادة غير مطّردة لأنها لوحظت في نصوص لغوية قليلة لا تصلح لأن تكون أساسا لقاعدة عامة يقاس عليها و من هذه الحروف الزائدة التي لوحظت في التراكيب على سبيل القلة :

1- **الفاء** :

قال ابن جني :-" و من زيادة الفاء قوله جل ثناؤه : (**ولا تحسبَنّ الذين يَفْرحون بما أوتُوا و يحبُّوا أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلاَ تحْسبنهم بمفازة من العذاب** "[127] ، الفاء زائدة و (تحسب) الثانية بدل من (تحسب) الأولى [128] .

2- **الواو** :

يقرر ابن جني زيادة الواو أحيانا في التركيب مثل قوله تعالى: "**حتَّى إذا جاءوها و فُتحت أبوابها** "[129]، بقوله " قالوا أن الواو زائدة في هذا التركيب"[130]

3- **الكاف** :

زيدت الكاف في قوله تعالى :" **ليس كمثله شيء** "[131] ، أي ليس مثله شيء، فإعراب (مثله) في الأصل النصب " زيدت الكاف فصار جرا، و عندي أن الكاف ليست بزائدة و أن الآية من باب الكناية، قال في الكشاف، قالوا : مثلك لا يبخل فنفَوْا البخل عن (مثله) و هم يريدون نفيه عن ذاته، قصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا طريق الكناية "[132] .

بنتهي بنا المطاف هنا لنقرر أنّ الأدوات الزائدة في التراكيب العربية ، لم يكن دخولها مثل خروجها البتة ، وأن الشواهد المطردة بخصوصها لآتكاد تحصى ، وأن المعاني الوظيفية للأداة الرائدة زادت من سعة اللغة ، وأفادت ما لم تفده

الأدوات العاملة الأساسية في التركيب ، ويمكننا حصر هذه الوظائف فيما يأتي :

-التزيين اللفظي.

-التعميم .

-تجريد الحدث من تقييد حال معيّن .

-التنصيص على العموم (تحقيق معنى الشمول) .

-التنصيص على الأولية (ما بعده أولى بالحكم ممّا قبله) .

-الكف (منع العامل من العمل لفظا أو تقديرا) .

-تقوية العامل الضعيف .

-العوض (و هو النيابة عن الإضافة أو عن كلمة محذوفة) .

-التوطـــئة (و هي تهيئة ما يدخل على الأسماء للدخول على الجمل أو تهيئة الجامد للصلاحية للحال).

-التهيئة لنفي جواب القسم .

-التسليط (تسليط الأداة المهملة على الجزم للشرط و الجواب) .

-التعليق (تعليق الخبر بالمبتدأ أو المعطوف بالمعطوف عليه أو الفعل بمفعوله قبله).

-المنـــبهة عـــلى وصف لائق كالتعظيم (و هو ربط كلام بآخر بينهما قول أو ما يشبهه) .

-الفصل (بين ما هو خبر أو ما هو كالخبر، و بين ما هو تابع) .

-اللصوق (لصوف الصفة بالموصوف) .

-نفي التوهم و دفع توهم العطف على غير المقصود .

-نفي الاحتمال (دفع احتمال المشاركة) .

-اقتضاء التكرار (إيجاب تكرار الأداة لنفي التوهم بعد الواو) .

-الاقتحام (وجود الحرف الزائد كعدمه) .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص

1- الأنصاري أبو زيد : النوادر في اللغة - لبنان - بيروت - دار الكتاب العربي - ط 2 - 1387

- د. أحمـــد مكي الأنصاري : سيبويه و القراءات - دراسة تحليلية معيارية - مصر - دار المعارف - د.ط - 1392 هـــ - 1972 م.

2 - أبو.عبيدة، معمر بن المثنى التيمي : مجاز القرآن - تحقيق فؤاد سركين - القاهرة - مكتبة الخانجي - د.ط - 1970 - ج 1 .

3 - الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة : معاني القرآن - تحقيق فائز فارس - الكويت - الشركة الوطنية لصناعة الدفاتر و الورق المحدودة - د.ط - 1981 م - ج 1 .

4- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد : تهذيب اللغة - تحقيق محمد عبد السلام هارون - القاهرة - الدار القومية للطباعة - د.ط - 1964 ج 11 .

5- أنيس، إبراهيم : من أسرار العربية - القاهرة - مطبعة الخانجي- د.ط - د.ت .

6 - علي أبو المكارم : في أصول التفكير النحوي - منشورات الجامعة الليبية - د.ط - 1982 م.

7 - ابن قتيبة، أبو عبد الله مسلم : الشعر و الشعراء - بيروت - دار الثقافة - ط 2 - د.ت - ج 1.

8- ابـــن قتيـــبة، أبو عبد الله مسلم : تأويل مشكل القرآن - تحقيق السيد أحمد صقر - مطبعة عيسى البابي الحلبي - ط 1 - د.ت .

9 - ابن دريد: الاشتقاق - القاهرة - د.ط - 1378 هـــ - 1958 م.

10 - ابن دريد : جمهرة اللغة - حيدرآباد - د.ط - 1341 هـــ - 1951 م - ج 2 .

11 - ابن الشجري : الآمالي - حيدرآباد - دائرة المعارف النظامية - د.ط - 1349 هـــ - ج 2 .

12 -البغدادي: خزانة الأدب -مطبعة بولاق - د.ط - د.ت - ج 4.

14 - ابـــن جـــني ، أبو الفتح عثمان : الخصائص - تحقيق محمد علي النجار و آخرين - القاهرة - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - د.ط - 1954 - ج 2 .

15 - ابـــــن جـــنّي : ســـرّ صـــناعـــة الإعـــراب - تحقيق مصطفى السقا و آخرين - مصر - د.ط - 1954 م - ج 1 .

16 - ابن جني : المحتسب - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - د.ط - 1954 م - ج 1.

17 - ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين : أسرار العربية - طبعة ليدن - ط 1 - 1303 هـــ .

18 - ابن يعيش : شرح المفصل - بيروت - عالم الكتب - د.ط- د.ت- ج 7 و ج 8 و ج 9 و ج 10

19 - مكرم، عبد العال سالم : المدرسة النحوية في مصر و الشام في القرنين السابع و الثامن للهجرة - دار الشروق - ط 1 - 1978 م .

20 - مكـــرم، عبد العال سالم : المدرسة النحوية في مصر و الشام في القرنين السابع و الثامن للهجرة - دار الشروق - ط 1 - 1978 م .

21 - مكـــرم، عبد العال سالم : المدرسة النحوية في مصر و الشام في القرنين السابع و الثامن للهجرة - دار الشروق - ط 1[2] - 1978 م .

22- عمايـــرة، خليل : في نحو اللغة و تراكيبها (دراسة و آراء في ضوء علم اللغة المعاصر) - جدة - عالم المعرفة - ط 1 - 1404 هـ - 1984 م .

23 - عـــبد القاهـــر الجـــرجاني : أســـرار الـــبلاغة - مطـــبعة الاســـتقامة - د.ط

24-عـــبد القاهـــر الجرجاني : المقتصد في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي - تحقيق كاظم بحر المرجان - القاهرة - جامعة القاهرة - د.ط - د.ت - ج 1 . 25 - عـــبد الـــقـــاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز - تحقيق محمد عبده و محمد رشيد رضا -

26 - الـــرافعي، مصـــطفى صادق : تاريخ آداب العرب - لبنان - بيروت - دار الكتاب العربي - د.ط - 1974 -ج 2 .

27 - الرضـــي، محمد بن الحسن رضي الدين الاسترآبادي : شرح الشافية - تحقيق محمد نور الحسن و محمد الزفزاف و محمد محي الدين عبد الحميد-بيروت-دار الكتب العلمية- د.ط- 1982-ج 1،ج2.

28 - الرضـــي، الإســـترآبادي : شرح الكافية - لبنان - دار الكتب العلمية - د.ط - د.ت - ج 2 . -

الزركشي، بدر الدين :البرهان في علوم القرآن- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم-د.ط- د.ت-ج 3.

55- الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر جار الله : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل - تحقيق علي البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - د.ط - 1966 .

29- الكـــافجي، محي الدين : شرح قواعد الإعراب لابن هشام - تحقيق فخر الدين قباوة - سوريا - دار طلاس - ط 1 - 1989م .

30 - المخـــزومي، مهدي : نـــقد و توجيه - لبنان - بيروت - دار الرائد العربي - ط 2 - 1986 م .

70- السيوطي : الأشباه و النظائر في النحو - حيدرآباد - دائرة المعارف النظامية - د.ط - 1316 هـ - ج 1 .

31 - ســـيبويه، أبو بشر عمرو بن قمبر : الكتاب - لبنان - بيروت - مؤسسة الأعلامي للمطبوعات - 1387 هـ - 1967 م - ط 2 - ج 1 -.

32 - ســـيبويه : الكتاب - المطبعة الأميرية - ج 2 .

33 - سيبويه : الكتاب - المطبعة المنيرية - ج 1 .

34 - السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد : شرح أبيات شواهد سيبويه - الجزء المطبوع - تحقيق قمر علي سلطاني - سوريا - دمشق - مطبعة الحجاز - 1395 هـ - 1977 34-

الشاذلي ، أبو السعود حسين : الأدوات النحوية و تعدد معانيها الوظيفية (دراسة تحليلية و تطبيقية) - الإسكندرية - دار المعرفة الجامعية - د.ط - د.ت.

35- القزويني، جلال الدين محمد عبد الرحمان المعروف بالخطيب البغدادي : التلخيص في علوم البلاغة - تحقيق عبد الرحمان البرقوقي - دار الكتاب العربي - ط 2 - 1932 م.

36- الهروي، علي بن محمد النحوي : الأزهية في علم الحروف - تحقيق عبد المعين الملوحي - دمشق - مطبوعات مجمع اللغة العربية - د.ط - 1401 هـ - 1981 م .

الهوامش

1 البقرة - الآية 26.

2 سيبويه : الكتاب - مصدر سابق - المطبعة الأميرية - ج 2 - ص 286.

3 البقرة - الآية 26

4 ينظر د. أحمد مكي الأنصاري : سيبويه و القراءات - دراسة تحليلية معيارية - مصر - دار المعارف - د.ط - 1392 هـ - 1972 م - ص 33.

5 ينظر د. أحمد مكي الأنصاري : سيبويه و القراءات - دراسة تحليلية معيارية - مصر - دار [5] المعارف - د.ط - 1392 هـ - 1972 م - ص 33.

ابن جنّي : سرّ صناعة الإعراب - مصدر سابق - ج 1 - ص 271.

8 النساء - الآية 155.

6 سيبويه : الكتاب - المصدر السابق - ج 1 - ص 92. [7] ابن جنّي : سرّ صناعة الإعراب - مصدر سابق - ج 1 - ص 271.

7 ابن جنّي : سرّ صناعة الإعراب - مصدر سابق - ج 1 - ص 271.

8 المصدر نفسه - ج 1 - ص 150.

[9] المصدر نفسه - ج 1 - ص 271، و الخصائص - ج 2 - ص 272، و المحتسب - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - 1954 م - ج 1 - ص 51.

[10] - آل عمران - الآية 159.

[11] - عـــبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة - مطبعة الاستقامة - د.ط - د.ت - ص 458.

[12] ابن يعيش : شرح المفصّل - مصدر سابق - ج 8 - ص 137.

[13] السيوطي: الأشاه و النظائر في النحو -حيدرآباد -دائرة المعارف النظامية -د.ط - 1316 هـ-ج1-ص 299.

[14] علي بن محمد الهروي : الأزهية في علم الحروف - مصدر سابق - د.ط - 1981 م - ص 97.

[15] ابن يعيش : شرح المفصل - المصدر السابق - ج 8 -ص 137.

[16] المصدر نفسه - ج 8 -ص 137.

[17] - السيوطي : الأشباه و النظائر - مصدر سابق - ج 1 - ص 229.

[18] -الرضي ، الإسترآبادي : شرح الكافية - لبنان - دار الكتب العلمية- د.ط - د.ت-ج 2-ص 384.

[19] - ينظر السيوطي : الأشباه و النظائر - المصدر السابق - ج 1 -ص 228.

[20] - د. علي أبو المكارم : اصول التفكير النحوي - مرجع سابق - ص 312.

[21] - د. عـــلي أبو المكارم : اصول التفكير النحوي - مرجع سابق - ص 312. ابن يعيش : شرح المفصل - مصدر سابق - ج 8 - ص 128.

[22] - ابن يعيش : شرح المفصل ، الجزء الثامن ص 128.

[23] - د. علي أبو المكارم : أصول التفكير النحوي - مرجع سابق - ص 313.

[24] - السيوطي : الأشباه و النظائر في النحو - مصدر سابق - ج 1 - ص 229

[25] ينظر سيبويه : الكتاب - مصدر سابق - ج 1 - ص 124.

[26] إبن يعيش : شرح المفصل - المصدر السابق - ج 8 - ص 128.

[27] إبن جني : سر صناعة الإعراب - ج 1 - ص 150.

28 الرضي : شرح الكافية - مصدر سابق - ج 2 - ص 384 .

29- الشاعر هو : أشعر الرقبان الأسدي و هو شاعر جاهلي.

30 - أبو زيد القرشي : نوادر اللغة - مصدر سابق - ص 73.

31 - يونس - الآية 27.

32 - ينظر الأخفش : معاني القرآن - مثدر سابق - ج 1 - ص 27.

33 - الشورى - الآية 40 .

34 - النساء - الآية 79.

35- البقرة - الآية 195.

36- لحجر - الآية 19 .

37 - مريم - الآية 25 .

38 - طه - الآية 95.

39 -الأنعام - الآية 89.

40 -الحجر - الآية 48.

41 ابن جني : سرّ صناعة الإعراب - مصدر سابق - ج 1 -ص 139.

42 الأعراف - الآية 172.

43 ابن جني : سرّ صناعة الإعراب - المصدر السابق - ج 1 - ص 139.

44 المصدر نفسه - ص 150.

45 الأعراف - الآية 172.

46 النساء - الآية 79.

47 الأنعام - الآية 59.

48 الشورى - الآية 40 :

49 الزركشي : البرهان في علوم القرآن - مصدر سابق - ج 3 -ص 75.

50 البقرة - الآية 91 .

51 طه - الآية 117 .

52 الشاعر هو أشعر الرقبان الأسدي و هو شاعر جاهلي ، مرّت ترجمته و تخريج

53 يونس - الآية 27.

54 النساء - الآية 79 .

55 البقرة - الآية 195 .

56 طه - الآية 117 .

ينظر عبد العال سالم مكرم : المدرسة النحوية في مصر و الشام في القرنين السابع و الثامن للهجرة دار الشروق - ط 1 - 1978 م - ص 08.

58 النمل - الآية 29 - 30.

59 البقرة - الآية 252.

60 الأعراف - الآية 131:

61 الزمر - الآية 22.

63 فاطر - الآية 35.

64 آل عمران - الآية 10.

65 الأنبياء - الآية 77.

66 البقرة - الآية 220.

67 إبراهيم - الآية 37.

68 الزركشي : البرهان في علوم القرآن - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم -د.ط-د.ت - ج 3 - ص 75.

69 سيبويه : الكتاب - مصدر سابق - ج 1 -ص 362.

70 ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - تحقيق د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله - بيروت - دار الفكر - ط 6 - 1985 م - ص 425.

71 المصدر نفسه - ص 425.

72 المصدر نفسه - ص 425 - 426.

73 الذاريات - الآية 57.

74 الأنعام - الآية 34.

75 الهروي : الأزهية في علم الحروف - مصدر سابق - ص 230.

76 المصدر نفسه - ص 230.

77 ابن هشام : مغني اللبيب - مصدر سابق - ص 426.

78 المثدر نفسه - ص 427

79 الشاعر هو دريد بن الصمة شاعر جاهلي عمر طويلا .

80 و البيت من شواهد إبن يعيش : ينظر شرح المفصل - ج 10 - ص 141.

81 الشاعر هو جابر ابن رألان الطائي.

82 ابن هشام : مغني اللبيب - مصدر سابق - ص 38 .

83 ينظر المصدر نفسة - ص 38.

84 العنكبوت - الآية 33 .

85 الشاعر هو باغث اليشكري .

86 يوسف - الآية 96.

87 مصطفى صادق الرافعي : تاريخ آداب العرب - لبنان - بيروت - دار الكتاب العربي - د.ط - 1974 -ج 2 - ص 231.

88 ابن هشام : مغني اللبيب - مصدر سابق - ص 403.

89 ينظر المصدر نفسه - ص 403.

90 النازعات - الآية 45.

91 فاطر - الآية 28.

92 الهروي : الأزهية في علم الحروف - مصدر سابق - ص 91.

93 ابن هشام : مغني اللبيب - مصدر سابق - ص 182.

94 الشاعر هو جذيمة بن مالك الأبرشي .

95 ابن هشام : مغني اللبيب - المصدر السابق - ص 180 - 183، و البغدادي خزانة الأدب - مصدر سابق - ج 4 - ص 367.

96 محي الدين الكافجي : شرح قواعد الإعراب لابن هشام - تحقيق فخر الدين قباوة سوريا - دار طلاس - ط 1 - 1989م ص 512.

97 آل عمران - الآية 159.

98 مصطفى صادق الرافعي : تاريخ آداب العرب - مصدر سابق - ج 2 -ص 231.

99 مصطفى صادق الرافعي : تاريخ آداب العرب - المصدر السابق - ج 2 - ص 231

100 - ينظر : د / محمود السعران - علم اللغة - ص - 338

101 - ينظر : د / طاهر سلمان حمودة : دراسة المعنى عند الأصوليين - الاسكندرية - الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع د/ ط - د

102 - البدخشي : الشرح : ج - ص : 227

103 - مهدي المخزومي : تقد و توجيه - لبنان - بيروت - دار الرائد العربي - ط 2 - 1986 م - ص 238 .

104 النحل - الآية 115.

105 مهدي المخزومي : نقد و توجيه - المرجع السابق - ص 238.

106 ينظر خليل عمايرة : في نحو اللغة و تراكيبها - مرجع سابق - ص 108.

107 آل عمران - الآية 159.

108 النحل - الآية 115.

109 العصر - الآية 1.

110 ينظر خليل عمايرة : في نحو اللغة و تراكيبها - مرجع سابق - ص 108

111 فصّلت - الآية 34 .

112 الزركشي : البرهان في علوم القرآن - مصدر سابق - ج 3 - ص 74.

113 الحديد - الآية 29.

114 الواقعة- الآية 75 .

115 أبو سعيد السيرافي، إبن أبي سعيد : شرح أبيات شواهد سيبويه - الجزء المطبوع - تحقيق قمر علي سلطاني - سوريا - دمشق - مطبعة الحجاز - 1395 هـ - 1977 م - ص 135.

116 البلد – الآية 1.

117 الفرّاء : معاني القرآن – مصدر سابق – ج 3 – ص 207.

118 القيامة – الآية 1.

119 الفرّاء : معاني القرآن – المصدر السابق – ج 3 – ص 207.

120 ابـــو الســـعود حســـين الشاذلي : الأدوات النحوية و معانيها الوظيفية – مصر – الأسكندرية – دار المعرفة الجامعية – ط 1 – 1989 – ص 270.

121 البيت في البغدادي : خزانة الأدب مصدر سابق – ج 2 –ص 95، و في ابن جني : الخصائص – مصدر سابق – ج 2 – ص 477، و شرح المفصل – مصدر سابق – ج 8 – ص 136.

122 ابن جني : الخصائص – مصدر سابق – ج 2 – ص 283.

123 1 ابن الشجري : الآمالي – ج 2 – ص 231 و السيوطي : شرح شواهد المغني – دمشق – 1966م – ص 634.

124 ابن دريد : الاشتقاق – القاهرة – 1378 هـ – 1988 م – ص 356.

125 الأعراف – الآية 12 .

126 القيامة – الآية 1 .

127 آل عمران – الآية 188 .

128 ابن جني : سر الإعراب – مصدر سابق – ج 1 – ص 270.

129 الزمر – الآية 73.

130 إبن جني : الخصائص – مصدر سابق – ج 2 – ص 462.

131 الشورى – الآية 11 .

132 جلال الدين محمد عبد الرحمان القزويني المعروف بالخطيب البغدادي : التلخيص في علوم البلاغة – تحقيق عبد الرحمان البرقوقي – دار الكتاب العربي – ط 2 – 1932 – ص 36.